العدد الخامس
السنة الثالثة - المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤١هـ
سبتمبر ٢٠١٩مـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

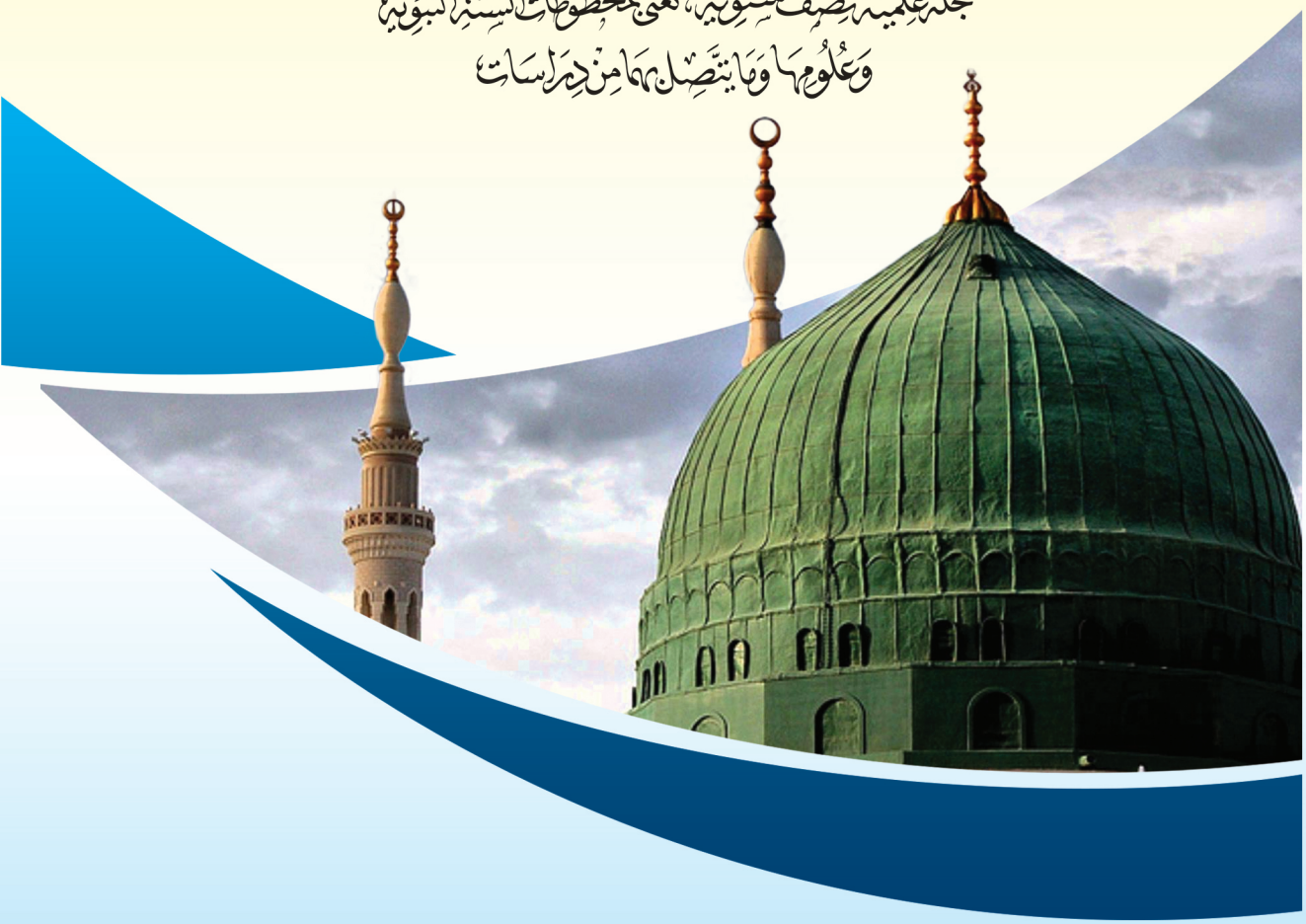

وقف السنة والتراث النبوي

قال رسول الله ﷺ :

«كفى بالمرء إثمًا أن يُحَدِّث بِكُلِّ مَا سَمِع»

رواه مسلم

تَوْثِيقٌ وتَخْرِيجٌ

بابٌ يُعنىٰ بمسائل تخريج الحديث النَّبويّ

والجهود الخاصَّة بتوثيقِ كُتُبِ السُّنَّةِ وسَماعاتِها

رحلةٌ استكشافية
بحثًا عن اسمِ مؤلِّفِ كتابِ
«زَهْرَة المتعلِّمين في أسماء مشاهيرِ المُحَدِّثِين»
الذي كتبَه بخطِّه الحافظُ جمالُ الدِّينِ ابنُ الظَّاهِرِيِّ
قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّفِ

قرأَها: صلاح فتحي هَلَل

تمهيد

الحمد للَّه وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده.

وبعد:

فهذه رحلةٌ أخرى مع نصٍّ جديدٍ مِن نصوص أئمتنا الأكابر، نذهب خلفه، سعيًا في استجلاء حقيقته، والوقوف على أخباره.

وهي قراءةٌ في كتابٍ ومُؤَلِّفٍ، لا يَعْلم الباحثون عنهما حتى الآن إِلَّا ما نَقَلَهُ مغلطاي ثم ابن حجر، رجاء التعرُّف عليهما مِن صفاتهما، واستكشاف حالهما مِمَّا نُقِل عنهما.

وهي قبل هذا وبعده تجرِبة عمليَّة للتدرُّب على البحث في نِسْبَة بعض الكتب إلى مُؤَلِّفِيها، وإثبات ذلك أو نفيه مِن خلال قرائن وملابسات ووسائط، عندما يغيب الكتاب نفسه، أو يحضر بعضُه بواسطةٍ عنه، ويغيب المؤلِّف فلا يُذْكَر اسمه.

ورغم صعوبة الرحلة، ووعورة الطريق، ومشقَّة السَّفر؛ لكن يكفينا شرف المحاولة، وصدْق الارتحال، وإِنْ لم نصل لمرادنا، إِذْ لا يقل النجاح في سلوك الطريق الصحيح عن النجاح في الوصول للمراد، أو كما يقولون: شرفُ المحاولة لا يقل عن شرف الوصول.

وإِنَّما ضَلَّ مَن ضَلَّ حين فَقَدَ الطريق الواضحة، ونجا مَن نَجَا بركوب المنهج؛ فأَقَامَتْهُ هِمَّتُه وأَنْجَاه صِدْقُه.

وليس مِن العدل والحكمة أَنْ ندَعَ لأجيالنا تراثًا مِن نتائج، ونحرمهم مِن تراث المناهج.

وبناءً عليه كانت الكتابة في أساليب الوصول، ومناهج العلوم، وكيفية البحث عن هذه المسألة أو تلك؛ يفوق أهمية النتائج التي قد نصل إليها مِن خلال هذا الأمر أو ذاك؛ إذ النتائج ولائد، وما لم يكن الزرع مستقيمًا فلن نحصد إِلَّا المعوجّ.

تذكرتُ هذا كلَّه وأنا أنظر في قضية كتاب «زهرة المتعلِّمين»، التي أقامها مُغَلْطَاي ابتداء بلا شهودٍ ولا بيِّنَةٍ، ومضى يماطل في إحضار بيِّناته، المرة تلو الأخرى، إلى أنْ صرَّح بشيءٍ منها؛ لكنَّه لم يذكر كلَّ شيءٍ يعرفه، ولا باح بأسراره العليَّة؛ ربما شَحْذًا للضعفة مِن أمثالنا على البحث، فالله يرحمه برحمته الواسعة.

وقد نظرتُ فإذا به يُكثر النَّظَر في كتاب «زهرة المتعلِّمين»، والنَّقْل منه، احتجاجًا بأقواله، واعتراضًا بها على أقوال كبار أئمة العلم.

كما يذكره في سياقٍ واحدٍ مع كلام الكلاباذي وابن منده والباجي وغيرهم مِن الأئمة الكبار، والحُفَّاظِ المشهورين.

ولم يكتفِ مُغَلْطَاي بذلك؛ فَحَلَّى ناسخَه وكاتبه بالعالم، وأفادتْ عبارتُه اختلافَ خَطِّ هذا العالم الناسخ عن خطِّ المؤلِّف.

ثم هو قبل هذا وبعده يحتجُّ به على أبي الحجَّاج المِزِّي، ويستدْرِك به عليه، وينتقده استنادًا إليه! ويشير مِن طرفٍ خَفِيٍّ إلى معرفة المزِّي به، وسماعه بأخباره، ومطالعته أحواله.

ورغم ذلك كلِّه؛ لم يبادر مغلطاي بالتصريح باسم صاحب «الكتاب»؛ بل ولم يُسَمِّ ناسخه أو مَن كتبه بخطِّه أول مرةٍ، وظلَّ صامتًا، ينقل عن صاحب «الزهرة»، لا يزيد على ذلك، إِلَّا في موضعٍ أو موضعين، سمح بإشارةٍ هنا، وأخرى هناك، غير جازمٍ بشيءٍ.

لكن حسبك أنْ تظفرَ بأمثال هذه الإشارات مِن مُغَلْطَاي، فتستنقذها مِن بحر وَلَعِه بالإغراب.

وعليك بعد ذلك الاستعداد لقراءة كتاب مُغَلْطَاي كاملًا؛ لعلَّك تصل!

فطالما وقفتُ أمامه أستجديه الإفصاح قبل زمنٍ طويلٍ، صيف عام ١٤١٣، عند العمل في شرحه على «سنن ابن ماجه»[(١)]؛ لكن دون جدوى، وربما اضطررتُ آنذاك[(٢)] لتصفُّح عشرات الصفحات مراتٍ ومرَّاتٍ، بحثًا عن شيءٍ هنا وآخر هناك، وهذا ما أراده مُغَلْطَاي، ولو عَلِم بظهور «الحاسوب» لحوَّل كُتُبَه إلى حساب الجُمَّل! فالله يرحمه.

لكنَّه على كل حالٍ نافذةُ مَن أرادَ النظر إلى «قضية الإشارات» في تاريخنا الغابر، ولهذا موضع آخر.

فهنالك كانت الرحلة خلف مغلطاي، جمعًا لإشاراته وتلميحاته، ثم انتقلتْ إلى ابن حجرٍ، تأخذنا لفظةٌ هنا، وتحطُّنا أخرى هناك، وما بين معرفةٍ ونكرةٍ كان لنا بحثٌ

(١) أنهيتُ منه قدْر ثلاثة مجلدات ونصف الرابع، مِن خمس مجلدات، ثم توقَّف العمل، وظهر الكتاب فيما بعدُ مطبوعًا أكثر مِن مرَّةٍ.

(٢) أيام الفهارس الورقية، قبل تفشِّي «الحاسوب».

ونَظَرٌ، وسؤالٌ عن سبب هذه أو تلك، سعيًا لاستجلاء الحقائق، واستجداء النتائج، في محاولتنا الوصول إلى مؤلِّف «الزهرة»، ومعرفة بعض خصائص كتابه هذا، الذي لا يُعْلَم له طريقٌ إلَّا طريق مغلطاي، وبعض شيءٍ لابنِ حجرٍ، فعسى اللَّه أنْ يجمعَ بيننا وبين أصلِه الخطِّيِّ، ويُنْعِمَ علينا بالنَّظَرِ فيه كغيره مما ظهرَ مِن أصول المسلمين وكتبهم.

وكنتُ جمعتُ في بيان صاحب «الزهرة» شيئًا كيفما اتَّفَق، هممتُ بنشره كما هو في مسوَّدتِه، ثم استقرَّ الرأي - بمشورةٍ مِن أهلِ عِلْمٍ وفَضْلٍ - على شيءٍ مِن النَّظَر، بما يناسب الوقت، ويتوافق مع حال قلبٍ ينظر إلى أكبر أفلاذِه مكسورًا، إلى جواره، فكُسِرَت معه كلُّ الكلمات، فاللهم اكتب له الشفاء عاجلًا غير آجلٍ، واجعله قرة عينٍ لنا وللمسلمين، واكتبه عندك هاديًا مهديًّا، وإخوته، وسائر أولاد المسلمين.

وقد وقعتْ لي فيه نصوصٌ محرَّفة، ظهر الخطأ والتصحيف فيها بجلاء، فوقفتُ عندها؛ لإقامة العبرة، ونصب الدلالة على كيفية التصرُّف في مثل هذه المسائل متى وُجِدَتْ، وما يمكن أنْ تتسبَّب فيه مثل هذه التحريفات لو استسلم لها الباحث، ولم يفطن لمكيدتها.

فلم تكن النتيجة وحدها قصدي وغايتي، فإنْ وصلتُها بسلامٍ فالحمد للَّه على توفيقه وإنعامه، وإنْ لم تستجب لي فلعلَّ غيري هو أَقْدَر مِنِّي على الوصول، وحسبي الاجتهاد، والله وحده المُنْعِم بالظَّفَر والإصابة.

وحسبي أَنْ أضعَ هذه السطور أمام نَظَرِ أهل العلم الكرام وبَصَرِهم، غيرَ زاعمٍ فيها بلوغ تمامٍ، ولا مُدَّعٍ فيها تدقيقًا وتحريرًا، أو كشفًا لما هو خافٍ عليهم، فلعلَّها تفتح عند بعضهم بابًا لإفادةٍ، وتأكيدًا لنِسْبَةٍ وردَتْ فيها، أو نفيها بدليلٍ قاطعٍ، والصدر رحب لكلامِ أهل العلم والفضل؛ موافقةً أو اعتراضًا.

ولعلَّ ثِقفًا يَعضِدني فأَتَقَوَّى به، أو يفتح اللَّه على يديه ما لم يُفْتَح لي، فيفيدني

وغيري مِن المسلمين بما وصل إليه.

وقد جعلتُ ذلك كلَّه في تمهيدٍ وثلاثة مباحث وخاتمة.

التمهيد: في قضية الموضوع ودوافعه.

المبحث الأول: صورة كتاب «الزهرة» وصاحبه كما وردَ في كتاب مُغَلْطَاي.

المبحث الثاني: التصحيف وما لا يصح في الباب.

وهو في مطالب ثلاثة:

أولها: نفي صلة الحاكم بـ«الزهرة».

ثانيها: نفي صلة أبي الفضل ابنِ طاهرٍ بـ«الزهرة».

ثالثها: نفي صلة مسلمة بن قاسم بـ«الزهرة».

المبحث الثالث: قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّف.

وهو في مطلبين:

أولهما: ما لابنِ الظَّاهِرِيِّ في «الزهرة».

ثانيهما: حول نسبة «الزهرة» لابن حَوْط اللَّه الأُنْدِيِّ.

سائلًا اللَّه عز وجل أن يكتب الرشاد والسداد، ويُنْعِمَ بالقبول والهداية، إِنَّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصِير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

والحمد للَّه رب العالمين.

صلاح فتحي هَلَل، أبو عمرو

٦/ ٨/ ١٤٤٠

المبحث الأول

صورة كتاب «الزهرة» وصاحبه كما وردَ في كتاب مُغَلْطَاي

وقد عُنِيَ مغلطاي في «الإكمال» بمراجعة كتاب «الزهرة» والنَّظَر فيه مرارًا، وأَكْثَرَ النَّقْل عنه فيما يخص مشايخ البخاري ومسلم خاصة، ولم أجده يذكره في غيرهما إِلَّا نادرًا، كما يظهر مِن السَّرْد الآتي في هذا «المبحث».

ولما لم يُعْلَم لهذا الكتاب - حتى وقتنا هذا - أي أثرٍ؛ إِلَّا ما نَقَلَهُ مغلطاي عنه، مع المواضع القليلة التي زادها ابنُ حجرٍ؛ ففي مثل هذه الحالة لا بد مِن استقراء كتاب مغلطاي، واستخراج المواضع التي نَقَل فيها عن هذا الكتاب، ومحاولة رسم صورة تقريبية للكتاب، ومؤلِّفه.

ولما كانت صورة الكتاب أقرب منالًا للطالب مِن صورة مؤلِّفه؛ نظرًا للاقتباس مِن الكتاب دون تسمية المؤلِّف؛ فقد عُنِيت بصورة المؤلِّف كما رسمتها المواضع التي اقتبسها مغلطاي، فجمعتُها، ثم انتقيتُ منها هنا ما يُكَوِّن موضوعًا، أو يضيف فكرةً.

اسم الكتاب:

والكتاب سمَّاه مُغَلْطَاي في أكثر مواضعه: «زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين»[(١)].

لكن وقعتْ تسميتُه في مواضع مِن مطبوع «الإكمال» هكذا:

«زهرة المتعلمين في ذكر أسماء المشاهير المحدثين»[(٢)].

---

(١) «الإكمال» (١/ ١١، ٤/ ٣٤، ٥/ ١٧٥، ٣٤٧، ٦/ ٢٩٨، ٣٦٤، ٧/ ٢١٤، ٨/ ٣٧١، ١٢/ ١٠٩، ٢٣٧، ٢٨١، ٢٩٤، ٢٩٨).

(٢) «الإكمال» (٧/ ١١١).

أو «زهرة المتعلمين في ذكر أسماء مشاهير المحدثين»[١].

أو «زهرة المتعلمين في ذكر مشاهير المحدثين»[٢].

أو «زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين»[٣].

أو «زهرة المتعلمين وأسامي مشاهير المحدثين»[٤].

أو «زهرة المتعلمين في تسمية مشاهير المحدثين»[٥].

وهذه اختلافات يسيرة يحتملها التعبير، ولعلَّ بعضها مِن غير مغلطاي.

ولم يجمع مغلطاي في موضعٍ مِن هذه المواضع بين تسمية الكتاب والتصريح بمؤلِّفه، مما استدعى النظر، واقتضى استقراء «الإكمال»[٦] وبعض كتب مغلطاي الأخرى، خاصة «شرح سنن ابن ماجه» و«الإنابة» و«الإشارة» و«الاكتفاء» إلخ؛ بحثًا عن اسم صاحب «الزهرة».

مع استصحاب ما عُلِم عن مُغَلْطَاي مِن حبِّه للإغراب، حتى في تسمية المشاهير مِن العلماء، أو أسماء بعض الكتب، أو الرجوع لنسخ خطيَّة غير مشهورة إلى جانب المشهورة، ونسبة بعض الأئمة إلى أصولهم البعيدة، أو قراهم النائية.

مثلما نَقَلَ عن البوغي[٧]، وأَظْهَرَهُ وبَيَّنَه في مواضع أخرى مِن كتابه، خاصة في ترجمته له حين قال: «وفي (الأنساب) للسمعاني: أبو عيسى محمد بن عيسى بن

---

(١) «الإكمال» (٩/ ١٥٢).

(٢) «الإكمال» (٧/ ٤٠٩، ٨/ ٢٢١).

(٣) «الإكمال» (١/ ٢٤).

(٤) «الإكمال» (٣/ ٢٠٥).

(٥) «الإكمال» (٢/ ٧٥).

(٦) طُبع أكثر الكتاب، وبقيتْ منه أجزاء لم يُعْثَر على أصولها الخطِّية بعدُ، فعسى الله أنْ يُيسِّر ظهوره.

(٧) «الإكمال» (٤/ ١٣٢، ٦/ ٨٠).

سورة البوغي؛ نسبة إلى قرية من قرى ترمذ، إمام عصره بلا مدافعة، تُوفِّي بهذه القرية سنة خمس وسبعين ومئتين»[(١)].

لكنه لم يفعل ذلك مع صاحب «الزَّهرة» ولم يُسَمِّه بالوضوح نفسه الذي سمَّى به الترمذي، ولعلَّه قد فعلَ فيما لم يُعْثَرْ عليه مِن كتابه.

◉ وقد كانت نتيجة هذا الاستقراء كالتالي:

أولًا: لم أجد له أي نقلٍ مِن «الزهرة» في كتبه السالفة عدا «الإكمال»، وهذا يشي بعدم وجود مادة ملائمة لكتبه هذه في «الزهرة»، ولو وَجَدَ لنقلَ كما نَقَل مِن مصادر أخرى في «الإكمال» وغيره مِن كتبه.

فلتكن هذه هي الإشارة الأولى إلى اختصاص كتاب «الزهرة» بموضوعٍ لصيقٍ بكتاب «الإكمال» دون غيره مِن كتب مغلطاي.

ثانيًا: الظاهر أنَّ مُغَلْطَاي كان على عِلْمٍ بصاحب كتاب «الزهرة»، فهو ينقل عنه ويحكي أقواله مع كبار العلماء، وربما حكى عنه بعض أقواله قبل ابن عديٍّ وغيره، لكن غالبًا ما يذكره بعد ابن منده وقبل ابن طاهر والحبال[(٢)].

ومثل هذه الطبقة لم يشتهر فيها الاعتماد على كتبٍ مجهولة النَّسَب؛ بل لا يُتَصَوَّر اعتماد مُغَلْطَاي على كتابٍ في قضايا هامة مثل هذه إلَّا وهو يعرف مؤلِّفه، أو قامت لديه مِن القرائن ما جعلَتْه أهلًا للثقة به، والاتكاء عليه، وهو ما وقعَ لهذا الكتاب.

فقد صرَّح مُغَلْطَاي بما يفيد معرفته بصاحب الكتاب فعلًا، وأنَّه لم يقع له غير منسوبٍ.

---

(١) «الإكمال» (١٠/ ٣٠٥).

(٢) «الإكمال» (١/ ١٨، ٣٢، ٣٦، ٤٤، ٥١، ١٤٣).

وذلك في قول مُغَلْطَاي: «وقال صاحب (الزهرة) - فيما نَقَلْتُه مِن كتابه بخطِّ بعضِ العلماء -»[(١)].

وقوله: «وقال صاحب كتاب (زهرة المتعلمين) ومِن خطِّ بعض العلماء نقلتُه مجوَّدًا» إلخ[(٢)].

وقد صرَّح مغلطاي في موضعٍ آخر باسم هذا العالم الكاتب.

فقال مغلطاي ما صورته ورسمه بحروفه هكذا: «الحسين[(٣)] بن الحسن: روى عن أمِّه فاطمة بنت الحسين، روى عنه عبيد بن الرستم الجمال، روى له ابن ماجه، فيما ذَكَرَه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري - ومِن خطِّه نقلتُ - ولم يُنَبِّه عليه المِزِّيُّ، ولم أَرَهُ عندَ غيره، فيُنْظَر»[(٤)].

وصورته في مخطوطة قليج علي (رقم/ ١٩٠):

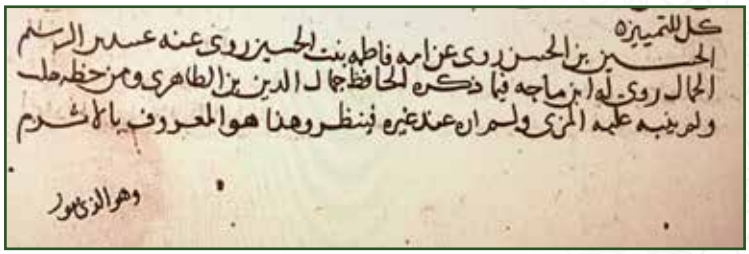

وهذا نصٌّ كاشفٌ، تُحَلُّ به الإشكالات، وتجد السؤالات الحائرة أجوبتَها المُعَلَّقة[(٥)]، مثل السؤال: عن علاقة الرجل بالمِزِّيِّ، وسبب استدراك مغلطاي به على المِزِّيِّ؟ كما سيأتي هنا.

(١) «الإكمال» كما في «التراجِم الساقطة» مِن مطبوعه (ص/ ٨٦)، طبعة: دار المحدِّث.

(٢) المصدر السابق (ص/ ١٦٢).

(٣) كذا قال، وصوابه: «الحسن» كما أفاده محققو هذا الجزء مِن «الإكمال».

(٤) القطعة التي طُبعت مفردة بعنوان «التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال المطبوع» (ص/ ١٤١).

(٥) وسيأتي ما يشبهه في التصريح بابن الظَّاهريِّ.

فالجمال ابن الظاهريِّ لا يفصله عن مغلطاي سوى المِزِّيِّ فقط؛ فهو أحد شيوخ المِزِّيِّ، الذين أخذ عنهم، كما أخذَ مغلطاي عن المِزِّيِّ وتتلمذَ عليه.

فابن الظاهري شيخٌ للمِزِّيِّ، والمِزِّيُّ شيخٌ لمغلطاي، فالدائرة هنا قريبة، ومغلطاي يستدرك على المِزِّيِّ بشيخه.

ويشير استدراك مغلطاي على المِزِّيِّ بأقوال ابن الظاهري - مع تتلمذ مغلطاي على المِزِّيِّ - إلى معرفة مغلطاي باطِّلاع المِزِّي على الكتاب، ومعرفته به.

ومفاد ذلك أَنَّ مُغَلْطَاي على اطِّلاعٍ ومعرفةٍ بصاحب الخطِّ الذي كُتِبَتْ به نسخة كتاب «الزهرة» التي بين يديه، وبموضعه في صفوف العلماء.

ثم هو على اطِّلاعٍ ومعرفةٍ بالفرق بين المؤلِّف وبين العالم الناسخ، وأَنَّ الناسخ أو الكاتب غير المؤلِّف صاحب الكتاب.

كما أَنَّه على معرفةٍ بدراية المِزِّي ومعرفته بكتاب «الزهرة».

ثالثًا: يؤكِّد مغلطاي في غير موضعٍ على ما يفيد عدم تفرُّدِه بالوقوف على كتاب «الزهرة»، أو المعرفة به، وأَنَّ المِزِّيَّ أيضًا كان على معرفةٍ ودرايةٍ بهذا الكتاب.

فقد قال مُغَلْطَاي: «أحمد بن موسى: قال المزي عن أبي القاسم: إنَّ الدارقطني والبرقاني تفرَّدا بذِكْرِه في شيوخ البخاري، وأغفَلَ أَنَّ صاحب (الزهرة) ذَكَرَهُ ونَسَبَهُ مَعْنيًّا»[(١)].

وصورة ترجمته بخط مغلطاي، مخطوطة المكتبة الأزهرية[(٢)]:

(١) «الإكمال» (١/ ١٤٧).

(٢) أرسلها لي فضيلة الأخ الشيخ أبو شذا محمود النحال، وصَلَ اللهُ توفيقَه، وجزاه خيرًا.

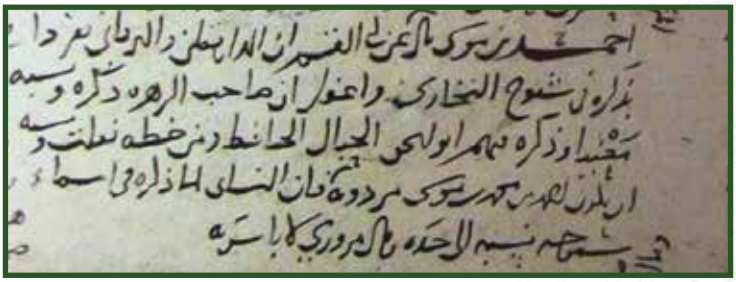

ومفاد كلام مغلطاي أَنَّ المزي أيضًا يعرف صاحب «الزهرة» لكنَّه أهملَ مراجعته، فاستدْرَكَ عليه مغلطاي وانتقده في هذا.

وقريب مِن هذا النص قول مُغَلْطَاي أيضًا: «ذكر صاحب (الزهرة) أن أبا داود روى عنه، ولم أره لغيره، فينظر، ولم يُنَبِّه عليه المزي»[(١)].

فظاهره يفيد اعتقاد مُغَلْطَاي - في أقلِّ تقديرٍ - باطِّلاع المزي على كتاب «الزهرة»، أو معرفته بصاحبه، ومِن ثَمَّ معرفته بكتابه هذا.

ومفاد هذا أنْ يكون صاحب «الزهرة» معروفًا هو وكتابه أو أحدهما لدى المِزِّيِّ.

وهذا يأخذنا إلى تحديد طبقة مؤلِّف «الزهرة»، فلا يمكن أنْ يكون متأخِّرًا عن طبقة المِزِّيِّ الذي تُوفِّي سنة ٧٤٢.

رابعًا: ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ؛ فقد وردَ في كتاب مغلطاي في كلامٍ له عن «ثابت بن محمد الشيباني»: «مات سنة ست عشرة ومئتين، قاله أبو القاسم بن عساكر.

وفي كتاب أبي عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن منده و(الزهرة): توفي سنة خمس وعشرين. كذا ألفيتُه في غير ما نسخةٍ مجوَّدًا.

وفي (الإرشاد) للخليلي: ثقة متفق عليه. قال صاحب (الزهرة) روى عنه البخاري خمسة أحاديث»[(٢)].

---

(١) «الإكمال» (١/ ٨٤).

(٢) «الإكمال» (٣/ ٨٤).

فقوله: «**كذا ألفيتُه في غير ما نسخةٍ مجوَّدًا**» يُفهم مِن السياق عَوْده على أقرب مذكور وهو كتاب «الزهرة»، وظاهر هذا شهرة الكتاب بحيث يتداول الناس نُسَخَه؛ لكن يظهر لي - والله أعلم - أَنَّه لم يُرِد «الزهرة» بهذه العبارة؛ إنما أراد أحد أمرين:

أولهما: أنْ يكون المراد بالنسخة هنا الكتاب، أي وجدَ في غير ما كتابٍ، أو في غير ما نسخةِ كتابٍ.

وثانيهما: أنْ يكون المراد بالنسخة على ظاهره، فلعلَّه أراد الكتب المذكورة قبله، وجاء ذِكْر «الزهرة» في الموضع الأول عرَضًا، ثم قَصَدَهُ بالنَّقْل منه في آخر النصِّ المنقول آنفًا.

ويمكن أنْ يُسْتَدَلَّ لهذا بقوله في موضعٍ آخر: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين): ذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله - رحمه اللَّه - أنَّ مسلمًا روى له، ولم أجده في النسخة التي طالعتُها، فيُنظر»[(١)]، فالمقصود هنا النسخة التي طالعها مِن «صحيح مسلمٍ» وليس «الزهرة».

ورغم هذا؛ فقد وجدتُ في كلام مُغَلْطَاي ما يفيد تَقَدُّم الكتاب على ولادة المِزِّي (٦٥٤) أيضًا. فقد قال مُغَلْطَاي: «وكذا ذَكَرَهُ: ابن خلفون في كتابيه (المعلم) و(الثقات) زاد: وكان ثقة حافظًا، وصاحب كتاب (زهرة المتعلمين، وتَبِعهم على ذلك غير واحد منهم: أبو إسحاق الصَّرِيفِينيُّ». يعني: إبراهيم بن محمد بن الأزهر، المولود بصَرِيفِينَ سنة ٥٨١ والمُتَوَفَّى سنة ٦٤١ ودُفِن بسفح قاسيونَ[(٢)].

ومفاد كلمة مُغَلْطَاي هذه أسبقية صاحب «الزهرة» على أبي إسحاق الصَّرِيفِينيِّ.

خامسًا: كذلك تكشف المادة العلمية للكتاب عن الفترة التي ظهر فيها، ويظهر

(١) «الإكمال» (٤/ ١٣٥).

(٢) كما في ترجمته مِن «السِّيَر» للذهبي (٢٣/ ٨٩).

هذا - مثلًا - مِن اختصاصه بمشايخ البخاري ومسلم وغيرهما، وتعليمه على الرواة برموز الأئمة الذين أخرجوا لهم؛ فكل هذا يفيد في تحديد ابتداء ظهوره، بعد اشتهار الكتب التي عُنِي بها، واشتهار التعليم على رواتها بالرموز والعلامات.

بينما يفيد كلام مُغَلْطَاي السابق هنا على وجود الكتاب في طبقة المزي وما قبلها.

وكذا وجدتُ مُغَلْطَاي ينقل عن ابن منده ثم يقول بعده: «زاد في (الزهرة)» إلخ. وظاهره يفيد تأخُّر صاحب «الزهرة» عن ابن منده(١).

ويؤكِّد هذا: قول مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (الزهرة): روى عنه - يعني: البخاري - حديثًا واحدًا، ولم يورده في عداد شيوخه بعض المحدثين. يعني: بذلك - والله تعالى أعلم - ابن منده، والباجي»(٢).

وهذا النص كاشف عن تأخُّر صاحب الكتاب عن طبقة ابن منده، كما يكشف عن بعض ملامح المادة العلمية لكتاب «الزهرة»، إِذْ يُفهم منه النظر في أقوال ابن منده (ت ٣٩٥) والباجي (ت ٤٧٤) والزيادة عليها أو تعقبها.

سادسًا: يلاحظ على مادة «الزهرة» - كما حكاها مُغَلْطَاي - التنوُّع في هذا الباب، وعدم الاقتصار على عَدِّ أحاديث كل راوٍ عند البخاري أو غيره؛ بل قد يتكلَّم صاحبه في أحوال الرواة ووفَيَاتهم ونحو ذلك مِمَّا يكشف عن قَدَمٍ راسخةٍ في العلم لمؤلِّفه(٣).

كما تكشف المادة العلمية للكتاب عن اختيارات خاصة بصاحبه؛ فقد نقلَ عنه مُغَلْطَاي بعض الأقوال وتعقَّبها بأنه لم يرها لغيره(٤).

---

(١) «الإكمال» (١/ ٥١، ٢/ ٤٠٩).

(٢) «الإكمال» (١/ ١١٣).

(٣) «الإكمال» (١/ ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٩٤، ١٣٩، ١٥٤، ٢/ ٣٩٠).

(٤) «الإكمال» (١/ ٨٤، ٨٦، ٤/ ٦٦، ٥/ ٦٧، ٨٤، ٧/ ٣٨١، ٨/ ٣٧١).

وفي بعض المواضع ينقل عنه مُغَلْطَاي ويقول: «وزعم صاحب (الزهرة)» إلخ[(١)].

فيُستفاد مِن ذلك أنه صاحب اختيارات وترجيحات، يتفرَّد ببعضها أو يخالف.

ويُستفاد مِن بعض هذه المواضع أَنَّ مُغَلْطَاي لم يكن راضيًا بهذه الاختيارات، ومِن ثَمَّ قال مُغَلْطَاي في بعض المواضع: «زعم صاحب (الزهرة)» إلخ، أو أَنَّه لم يَرَها لغيره[(٢)].

سابعًا: الكتاب ليس خاصًّا بالبخاري ومسلم فقط مِن بين أصحاب الكتب الستة؛ بدليل قول مُغَلْطَاي: «وذكر صاحب كتاب (زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين) في شيوخ أبي داود» إلخ[(٣)].

وقولُه: «ولم يذكره صاحب الزهرة في شيوخ النسائي»[(٤)].

وما سيأتي عن ابن حجرٍ كذلك.

وبناءً على ما سبق في هذا «المبحث» يُستفاد الآتي:

(١) الكتاب ليس خاصًّا بالبخاري ومسلم دون أصحاب السُّنَن.

(٢) صاحبُه معلومٌ معروفٌ للمِزِّي (تُوفِّي ٧٤٢)، معاصرٌ له، أو مُتَقَدِّم عليه في الطبقة.

وظاهر بعض النصوص يفيد وجوده قبل الصَّرِيفِينِيِّ (تُوفِّي ٦٤١).

(٣) صاحبُه جاء بعد الحاكم (تُوفِّي ٤٠٥) والباجي (تُوفِّي ٤٧٤).

---

(١) «الإكمال» (١/ ٦٣، ٢/ ٤١٠، ٧/ ٢٨٨).

(٢) «الإكمال» (١/ ٨٤، ٨٦، ٢/ ٧٦، ١٠/ ٣٨٣).

(٣) «الإكمال» (٨/ ٣٧١).

(٤) «الإكمال» (١/ ٣٧).

فينحصر زمن وجوده بين سنة (٤٧٤) إلى سنة (٦٤١) أو (٧٤٢).

(٤) صاحبُه على دراية برواة «الصحيحين»، ومعرفة ما لكلٍّ واحدٍ فيهما، فهو واسع الرواية، عالمٌ بها.

(٥) الكتاب بخطِّ بعض العلماء، وليس بخطِّ مؤلِّفه، وهذا العالم هو أبو العباس ابن الظَّاهِريِّ.

المبحث الثاني

التصحيف وما لا يصح في الباب

وقد وقعتْ بعض النصوص في سياقها أو حروفها على غير حقيقتها، فأَدَّتْ إلى معنًى غير صحيحٍ، وليس مرادًا في هذا الباب، وقد وقفتُ منها على ثلاثة، ذكرتُها في المطالب التالية:

المطلب الأول

نفي صلة الحاكم بـ«الزهرة»

فقال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين) ذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله - رحمه اللَّه - أنَّ مسلمًا روى له، ولم أجده في النسخة التي طالعتها[(١)]، فينظر»[(٢)].

فَفَهِمَ بعضُهم مِن هذا النصِّ نِسْبَة كتاب «الزَّهْرَة» للحاكم، وليس كذلك.

إنما أراد مغلطاي أنَّه قد وقع في كتاب «الزهرة»: «ذَكَرَ الحاكمُ» إلخ، أي نَقَلَ صاحب «الزهرة» عن الحاكم كذا وكذا، ولم يقصد بكلامه هذا نسبة الكتاب للحاكم أبي عبد الله، وهذا ظاهرٌ واضح؛ خلافًا لما توهَّمَه بعضُهم منه.

وإِنَّما أوقعَه في ذلك ما عُرِف عن الحاكم أبي عبد اللَّه مِن عنايته وكلامه على «الصحيحين» والتأليف حولهما، وقول الذهبي عنه: «فاتَّفَقَ له مِن التصانيف ما لعلَّه يبلُغ قريبًا مِن ألف جزءٍ مِن تخريج (الصحيحين، والعِلَل، والتراجم، والأبواب،

---

(١) أي مِن مسلمٍ، كما أسلفتُه.

(٢) «الإكمال» (٤/ ١٣٥).

والشيوخ، ثم المجموعات» إلخ[١]. كما جاء في ترجمة الحاكم اسم كتابٍ له بعنوان: «تراجم الشيوخ»[٢].

بَيْدَ أَنَّ هذا - وحده - ليس كافيًا في نسبة كتابٍ ما للحاكم، خاصة وقد جاءت النصوص الفاصلة بنفي تَوَهُّم مَن تَوَهَّم نسبته للحاكم.

مِن ذلك: قول مُغَلْطَاي: «وزعم أبو نصر الكلاباذي، وأبو الوليد في كتاب (الجرح والتعديل)، وأبو عبد اللَّه ابن منده، وصاحب كتاب (زهرة المتعلمين): أنه هو والحريري المذكور قبلُ واحد، زاد صاحب (الزهرة): روى عنه البخاري سبعة أحاديث، قال: وفرق الحاكم بينهما، وأكبر ظني أنهما واحد»[٣].

ويُقَوَّى هذا بقول مُغَلْطَاي أيضًا: «قال صاحب (زهرة المتعلمين): روى عنه مسلم حديثين أحدهما في آخر كتاب الجامع. وخرج الحاكم حديثه في مستدركه»[٤].

وقال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين): قيل: إنه مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين في جُمادَى الأولى. روى عنه البخاري خمسة أحاديث، ومسلم مئة وثمانية وثمانين حديثًا.

وفي (تاريخ نيسابور) للحاكم: مات عشية الأربعاء بمَرْو، وفي موضع آخر: كان شيخًا فاضلًا ثقة»[٥].

وقال مُغَلْطَاي: «وفي (زهرة المتعلمين): روى عنه - يعني البخاري -: حديثًا واحدًا عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب وقال الباجي، والكلاباذي: روى

(١) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٩٤ - ٩٥).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٠).

(٣) «الإكمال» (١٢/ ٢٩١).

(٤) «الإكمال» (٨/ ٢١٢).

(٥) «الإكمال» (٩/ ٢٨٧).

عنه في النكاح. وخرَّج حديثه ابن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان، والحاكم وأبو محمد الدارمي في صحاحهم»[(١)].

وقال: «وقال المزي ردًّا على الحاكم: روى عنه البخاري ومسلم في (الصحيح. لم نجد لمسلم عنه رواية في الصحيح، ولا ذكره المصنفون في رجاله، انتهى.

قال صاحب (زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين): «روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث، ومسلم حديثين، وذكره فيهم أيضًا الحافظ أبو إسحاق الحبال وأبو إسحاق الصريفيني»[(٢)].

وقال مُغَلْطَاي: «وزعم أبو علي الجياني في (تقييد المهمل) وقبله أبو أحمد الحاكم: أن البخاري روى عنه، زاد صاحب (الزهرة): تسعة أحاديث. وأنكر ذلك الحاكم الصغير، فقال: من قال إن البخاري روى عنه فقد وهم»[(٣)].

وكذلك قال ابن حجر العسقلاني - وهو ينقل عن مُغَلْطَاي كما سيأتي بعد قليل - : «عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ذكره صاحب (الزهرة) وقال: ذكره الحاكم في شيوخ مسلم ولم أجده انتهى»[(٤)].

فهذه نصوصٌ ينقل فيها صاحب «الزهرة» عن الحاكم، وأخرى يُفرِّق فيها مُغَلْطَاي بين صاحب «الزهرة» وبين الحاكم، وجميعها يفيد عدم صلة الكتاب بالحاكم.

فيُفْهَم النصُّ الموهم بناءً على النصوص الواضحة الصريحة في كلام مُغَلْطَاي.

وهذه قاعدة مهمة في هذا الباب وغيره، وكلام العلماء يُفَسِّر بعضُه بعضًا.

---

(١) «الإكمال» (١٠/ ١٦٨).

(٢) «الإكمال» (١١/ ١١٣).

(٣) «الإكمال» (١/ ٧٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٦).

المطلب الثاني

نفي صلة أبي الفضل ابنِ طاهرٍ بـ«الزهرة»

وهذا مطلبٌ مبنيٌّ على أمرين:

أحدهما: التصحيف في اللفظ. وثانيهما: الاقتراب في المعنى.

أولًا: التصحيف في اللفظ:

وقد كانت بداية ذلك عند مغلطاي الذي حَلَّى الناسخ بالعالم، ثم جاء ابنُ حجرٍ فسمَّى هذا العالم، ونَقَلَ مِن خطِّه.

لكن تحرَّف اسمه في مطبوع «تهذيب التهذيب» لابن حجر إلى «ابن الطاهر»، ومِن ثَمَّ يذهب الذهن مباشرة إلى الربط بين وَسْمِه بالعالم في قول مغلطاي، وتسميته بابن الطاهر في مطبوع كتاب ابن حجر؛ فيخرج مِن اجتماع الأمرين: ذهاب الذِّهْن مباشرةً إلى الحافظ أبي الفضل ابن طاهرٍ، خاصةً مع:

ثانيًا: الاقتراب في المعنى:

وهو إمكانية تحقُّق الشروط المطلوبة هنا في أبي الفضل ابن طاهرٍ؛ لأسبابٍ:

۞ **منها: عناية مُغَلْطَاي بالحافظ ابنِ طاهرٍ عنايةً خاصةً**، حيثُ جَمَعَ كثيرًا مِن كُتُبِه، وروى مِن طريقه، ونَقَلَ مِن كلامه، مُحْتَجًّا به[(١)]، ومعترضًا ومُتَعَقِّبًا عليه، ومُحَذِّرًا حين انفردَ ابنُ طاهرٍ برأيه، فيقول مُغَلْطَاي: «فلم أَرَ مَن ذَكَرَه غير ابن طاهر، فكن على حذرٍ قد ينفع الحذر»[(٢)].

---

(١) «الإكمال» (١/ ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢/ ٩٩، ٣/ ٥٣، ٤/ ٩٢، ٥/ ٢٧٢، ٦/ ٥٧، ٦٠، ٧/ ٢٥٣، ٨/ ٣١، ٢٧٤، ٩/ ٣١٦، ٣٦٥، ١٠/ ٨٣، ١٢/ ٣٥٢).

(٢) «الإكمال» (٥/ ٤٣٤ وينظر تعليق مُحَقِّقِه عليه، ٨/ ٢٩٣).

وكان مُغَلْطَاي قد صرَّح بالنَّقْل مِن خَطِّ ابنِ طاهرٍ مُحْتَجًّا بضبطه وتجويده[١].

فمِمَّا جَمَعَهُ مِن كُتُبِه:

١ - إيضاح الإشكال[٢].

٢ - التذكرة[٣].

٣ - صفة التصوف[٤].

٤ - ذخيرة الحفاظ[٥].

٥ - الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط[٦].

٦ - تصحيح التعليل[٧].

٧ - المنثور[٨].

٨ - رجال الصحيحين[٩].

٩ - المعرفة[١٠].

---

(١) «الإكمال» (٤/ ٣٦١).

(٢) «الإكمال» (٢/ ٢٣٦، ٣/ ٣٠٨، ١٠/ ٧، «شرح ابن ماجه» (٩٠٢).

(٣) «الإكمال» (٢/ ١١٦، «شرح ابن ماجه» (٦١، ١٨٤، ٣٧٤، ٤٢٣، ٩١٣، ١٢٣٧، ١٢٩٣، ١٣٦١، ١٣٦٤، ١٤٤٦).

(٤) «الإكمال» (٢/ ٣٩٣، ٥/ ١٨١، ٦/ ٣٢٤، «شرح ابن ماجه» (٣٨).

(٥) «الإكمال» (٣/ ٢١٣، ٨/ ١٤٦، «شرح ابن ماجه» (٧٣، ٢٩٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٨٤، ١٥٠١).

(٦) «الإكمال» (٥/ ٣٧٧، ٤٣٣، ٦/ ٢٧٠، ٣٠٨، ١١/ ٣٥٨).

(٧) «الإكمال» (٧/ ٢٢٣).

(٨) «الإكمال» (٨/ ١٤٤).

(٩) «الإكمال» (٨/ ٢٩٣).

(١٠) «شرح ابن ماجه» (٤٢٧). ولعله: «معرفة شيوخ البخاري ومسلم».

١٠- أطراف الغرائب[١].

ولا شكّ أنَّ جَمْعَهُ عشرةَ كتبٍ لعالمٍ واحدٍ يدلُّ على عنايته به، واهتمامه بتراثه، فضلًا عمَّا يمكن أنْ يكون قد جَمَعَهُ مِن تراث ابن طاهرٍ ولم يصرِّح به فيما وقفتُ عليه مِن كتبه فضلًا عن بقيَّتها.

۞ **منها: وجود ابن طاهر في المدة الزمنية المطلوبة ما بين (٤٧٤ - ٧٤٢).**

فقد وُلِد سنة ٤٤٨، وتُوفِّي سنة ٥٠٧[٢].

۞ **منها: اتصافه بالعلم والحفظ، مع الشهرة بالكتابة والنَّسْخ**، فينطبق عليه ما حَلَّى به مغلطاي كاتبَ النسخة:

وقد اعتمدَ ابنُ نقطةَ على خَطِّ ابن طاهرٍ ضمن مَن اعتمدَ عليهم في الضبط «مِن ثقات الطلبة المُمَيِّزين والعلماء المُبَرِّزين»[٣]، ونَقَل عنه كثيرًا[٤].

وكان ابن طاهر قد كتب «الصحيحين» و«سنن أبي داود» سبعَ مرَّاتٍ بالوِرَاقة يعني بالأجرة، وكذلك كتبَ «سنن ابن ماجه» عشر مرَّاتٍ.

ومع شهرته بالثقة والضبط والحفظ؛ إلَّا أنَّ ابن عساكر قد قال: «له مصنَّفات كثيرة إلَّا أنه كثير الوهم».

وألمح إلى ذلك الذهبيُّ بعبارةٍ عذبةٍ فقال: «وصنَّفَ وجَمَع، وبرَعَ في هذا الشأن، وعُنِيَ به أَتَمَّ عنايةٍ، وغيرُه أكثرُ إتقانًا وتحريًا منه».

---

(١) «شرح ابن ماجه» (١٥١٧).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٣/ ٢٨٠، «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٧، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٩٢، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٣/ ١٣٩، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (١٠١٨).

(٣) «تكملة الإكمال» لابن نقطة (١/ ٩١).

(٤) السابق (١/ ٥٥٢، ٢/ ٤١٨، ٣/ ١٥٩، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٨٣، ٣٦٣، ٥٨١).

ونَقَلَ الذهبيُّ وغيره عن الدَّقَّاق قوله فيه: «وله أدنى معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما»؛ فتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «يا ذا الرجل! أَقْصِرْ، فابنُ طاهر أحفظُ منك بكثيرٍ».

نعم؛ أحفظ؛ لكن هذا لا يمنع وقوع الوهم كما أشار الذهبي بعبارته الرقيقة.

ولعلَّه قام بجمع أطراف هذه الكتب على عجلٍ في إحدى هذه المرَّات التي كتبها فيها بالأجرة.

فقد قال ابن عساكر: «جَمَعَ ابنُ طاهر (أطراف الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) فأخطأ فيه في مواضع خطأً فاحشًا، رأيتُه بخطِّه عند أبي العلاء العطَّار». ولهذا قال ابن الملقِّن: «وأطراف ابن طاهر كثيرة الوهم؛ كما شهد بذلك حافظُ الشام ابنُ عساكر»[(١)].

وقد انتقد مغلطاي صاحب «الزهرة» أيضًا في مواضع.

۞ **منها: شهرة ابن طاهرٍ بالتأليف حول الكتب الستة عامة و«الصحيحين» خاصة،** ومِن أعماله في ذلك:

١ - معرفة شيوخ البخاري ومسلم:

ذَكَرَهُ ابنُ نقطة فقال: «نقلتُه مِن خطِّ محمد بن طاهر المقدسي في (معرفة شيوخ كِتَابَي البخاريِّ ومسلمٍ) مِن تصنيفه»[(٢)].

وذكره المقريزي باسم: «معرفة مشايخ الإمامين الذين أخرجا عنهم في الصحيحين»[(٣)].

---

(١) «البدر المنير» (١/ ٢٨٧).

(٢) «تكملة الإكمال» (٣/ ٢٩٨).

(٣) «المقفى» (٥/ ٣٩٠).

٢ - الجمع بين كتاب الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم، المطبوع في الهند بهذا الاسم.

وسماه المقريزي: «أسامي ما اشتمل عليه الصحيحان».

وذكرَ له المقريزيُّ طائفةً أخرى مِن كتبه في هذا الباب، مثل:

٣- موافقات البخاري ومسلم.

٤ - معرفة من لم يُخرَّج له في الصحيحين إلَّا حديث واحد من الصحابة.

٥ - ذِكْرُ الطرق العالية إلى البخاريِّ ومسلم.

٦ - مشايخ أبي داود السجستانيِّ.

٧ - عوالي الطرق إلى البخاري.

٨ - عوالي الموافقات إلى مشايخ أبي داود السجستانيِّ.

٩ - عوالي الموافقات إلى مشايخ أبي عيسى الترمذيِّ.

١٠ - الفوائد الصِّحاح على شرط الإمامين.

١١ - عوالي الطرق إلى البخاريِّ.

١٢ - جواب المتعنِّت على البخاريِّ.

١٣ - أطراف مسند أبي عيسى الترمذيِّ، عشرة أجزاء.

١٤ - أطراف السُّنَن لابن ماجة.

١٥ - أطراف سنن النسائي.

١٦ - الانتصار لإِمَامَي الأمصار. يعني: البخاريَّ ومسلمًا. ذَكَرَه ابن حجر[1].

(١) «المجمع المؤسس» (١٠٩٨).

١٧ - أطراف الكتب الستة. ذكره ابن خلِّكان والسيوطي.

١٨ - شروط الأئمة الستة.

فضلًا عن كتبه حول رجال الأحاديث والتراجِم، والأنساب، وغيرها.

فجائزٌ ممكنٌ أنْ يقوم أبو الفضل ابن طاهرٍ بجمع كتبه حول مشايخ «الصحيحين» وغيرهما في كتابٍ واحدٍ.

ولا يُعَكِّر على ذلك عدم لزوم ابن طاهرٍ للسَّجْع في عناوين كتبه السابقة، بينما سجعَ صاحب «زهرة المتعلِّمين في ذكر مشاهير المحدثين».

وذلك لاستخدام ابن طاهرٍ السجع في أكثر مِن كتابٍ، مثل:

١ـ رفع القرطاس صيانةً لما فيه مِن الأدناس.

٢ـ ذخيرة الحفاظ المُخَرَّج على الحروف والألفاظ.

٣ـ الحُجَّة على تارك المَحَجَّة.

٤ـ اللباب المرتَّب على الحروف والأبواب.

وهذه الأربعة جميعُها قد ذكرها المقريزيُّ في ترجمة ابن طاهرٍ.

۞ منها: إدخاله «ابن ماجه» ضمن الكتب الستة.

۞ منها: أنَّ الأماكن التي وجه مغلطاي سهام النقد فيها لابن طاهرٍ؛ لم ينقل فيها مغلطاي عن كتاب «الزهرة» شيئًا.

وقد لاحظتُ ذلك في عددٍ مِن التراجِم، مثل: سلم بن قيس[(١)]، وعبد الكريم بن أبي المخارق[(٢)]، وعلي بن الحكم[(٣)].

(١) «الإكمال» (٥/ ٤٣٤).

(٢) «الإكمال» (٨/ ٢٩٣).

(٣) «الإكمال» (٨/ ٣١١).

نقض النِّسْبَةِ لأبي الفضل ابنِ طاهرٍ

وعلى الرغم مِمَّا أسلفتُه عن ابنِ طاهرٍ وعنايته بالكتب الستة، وكونه حقيقًا أنْ يكون مقصودًا في هذا الموضع، فإنَّه ليس كذلك، للأسباب التالية:

أولًا: تفريق مغلطاي بينه وبين صاحب «الزهرة».

فقد نقلَ مغلطاي في عدد من الأماكن عن صاحب «الزهرة» وابن طاهرٍ في موضعٍ واحدٍ، وهذا دالٌّ على الاختلاف بينهما.

ومِن ذلك: ما قاله مغلطاي: «لأن جماعةً مِن العلماء حَكَوْا أنَّ مسلمًا تفرَّد به عن البخاري، منهم: أبو عبد اللَّه بن البيع وأبو الفضل ابن طاهر وأبو إسحاق الحبال. وقال صاحب (الزهرة): تفرد به مسلم، وروى عنه خمسة أحاديث»[(١)].

وقوله: «وكذا ذكره السمعاني وابن طاهر وياقوت، وأما الحاكم أبو عبد اللَّه فاقتصر على سليمان بن محمد، وكذلك صاحب (الزهرة) وغيره»[(٢)].

وقوله: «وزعم صاحب (الزهرة) أن البخاري روى عنه حديثين؛ أحدهما: عن شبابة عن شعبة، والآخر: عن وهب عن شعبة...، وقاله أيضا أبو الفضل بن طاهر المقدسي والكلاباذي. انتهى»[(٣)].

۞ **ومنها: أنَّ قوله في مطبوع كتاب ابن حجر: «ابن طاهر» خطأ**، وقد جاء على الصواب في نسخة ابن حجر الخطِّية التي كتبها بخطِّ يدِه.

فقد أَلْحَقَ ابنُ حجرٍ بهامش نسخته الخطية [ج١، ق/ ١٢٥/ ب] ترجمة «حرام بن عثمان»، وقال في بعض كلامه: «نقلتُ ذلك مِن خط الحافظ ابن الظاهريِّ».

---

(١) «الإكمال» (١/ ٢١٢).

(٢) «الإكمال» (٦/ ٦٠).

(٣) «الإكمال» (٩/ ٣٢٨).

وصورة ذلك بهامش نسخة ابن حجر الخطية مِن «تهذيبه» كالتالي:

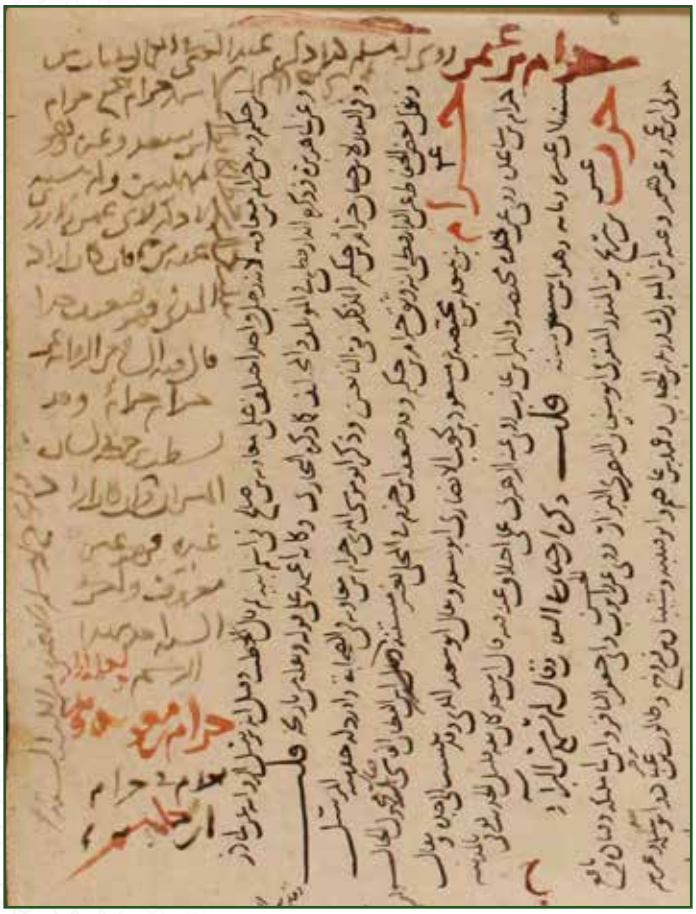

وقال ابنُ حجر في ترجمة علي بن الجعد: «وفي هامش (الزهرة) بخط ابن الظَّاهِرِيِّ[(١)]: روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثًا»[(٢)].

وصورته في ترجمة ابن الجعد مِن «تهذيب التهذيب» بخط ابن حجر، مخطوطة مكتبة ولي اللَّه (رقم/ ٥٢٥ - ٥٢٨) [ج٢/ ق ٢٠٧/ ب][(٣)]:

(١) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٢) «التهذيب» (٧/ ٢٩١ - ١٩٢).

(٣) أرسل لي المخطوطة: فضيلة الأخ الشيخ محمد الدباسي، وصَلَ اللهُ توفيقَه، وجزاه خيرًا.

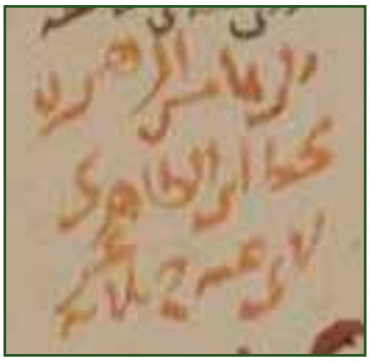

وقال ابن حجرٍ في ترجمة محمد بن عمر بن عبد اللَّه بن فيروز الباهلي: «قال صاحب (الزهرة): محمد بن عبد اللَّه ابن الرومي اليمامي القيسي، روى عنه مسلمٌ ثلاثة عشر حديثًا؛ كذا وجدتُ بخطِّ الحافظ ابن الظاهريِّ[(١)] في (الزهرة) ولم يتعقَّبه»[(٢)].

وصورة الترجمة بخط ابن حجر مِن نسخته [ج٣/ ق ٨١/ ب]:

وتحرَّف لفظ «الظاهري» في الموضعين الأخيرين مِن كتاب ابن حجر إلى «الطاهر»، فوقع رسمه: «ابن الطاهر»، لكنه على الصواب في نسخة ابن حجر الخطيَّة كما أسلفناه.

(١) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٠).

المطلب الثالث

نفي صلة مسلمة بن قاسم بـ«الزهرة»

قال السخاويُّ في كلامٍ له: «والبخاري في تواريخه الثلاثة: الكبير، وهو على حروف المعجم، وابتدأه بالمُحَمَّدِين، والأوسط، وهو على السِّنين، والصغير، ولمَسْلَمَة بن قاسم ذيلٌ على الكبير، في مجلدٍ سمَّاه (الصِّلَة)؛ كذا رأيتُه في كلام شيخنا[١]. وكتاب (الصلة) عندي، وهو ذيلٌ على كتابٍ لمؤلِّفها[٢] سمَّاه (الزاهر) كما أشار إليه في الخطبة»[٣].

فاحتملَ بعضُ الأفاضل أَنَّ لفظة «الزاهر» قد تكون محرَّفة عن «الزَّهْرَة»، وليس كذلك؛ فقد أفاد ابنُ حجرٍ في ترجمة مَسْلَمَة أَنَّه قد «جَمَعَ تاريخًا في الرجال، شَرَطَ فيه أَنْ لا يذكر إِلَّا مَن أغفله البخاريُّ في (تاريخه)، وهو كثيرُ الفوائد، في مجلدٍ واحد» إلى أَنْ قال ابنُ حجرٍ: «ومِن تصانيفه: (التاريخ الكبير) و(صِلَتُه) و(ما رَوَى الكبارُ عن الصِّغَار)» إلخ[٤].

فلا مدخل لمَسْلَمَة بن قاسمٍ بكتاب «الزَّهْرَة»، وهذا واضحٌ فلا نطيل فيه، خاصة أَنَّه مُتَقَدِّم عن الحدِّ الزمني المطلوب، فقد تُوفِّي سنة ٣٥٣، بينما ينقل صاحب «الزَّهْرَة» عمَّن بعد هذا التاريخ، أي عمَّن وُلِدَ بعد مَسْلَمَة، فلا مدخل لمَسْلَمَة هنا.

(١) أي ابن حجر العسقلاني.

(٢) أي لمَسْلَمَة.

(٣) «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص/ ٢٠٧).

(٤) «لسان الميزان» (٨/ ٦١ - ٦٢) رقم ٧٧٣٧. وينظر: تقدمة دراسة «الثقات ممَّن لم يقع في الكتب الستة» لابن قطلوبغا (١/ ١٦٧).

المبحث الثالث

قراءةٌ في النِّسْبَةِ والمؤلِّف

فعلى الرغم مِن عدم تصريح مغلطاي بمؤلِّف «الزهرة»، فإنَّنا استطعنا - مِن خلال كلامه - الوصول إلى بعض الخيوط التي يمكن أنْ تأخذ بنا إلى اكتشاف الكتاب ومؤلِّفه، وقد ذكرنا هذه المعالم في «المبحث الأول».

وبناءً على كلام مغلطاي السابق يمكن حصرُ البحثِ وقصرُه على «الزهرة» بعدة اعتبارات كالتالي:

أولًا: مِن حيثُ المدة الزمنية: فيما بين وفاة الباجي (٤٧٤) ووفاة الصَّرِيفِينِيِّ (٦٤١، وبحدٍّ أقصى وفاة المِزِّي (٧٤٢.

ثانيًا: مِن حيثُ المادة العلمية: في مشايخ البخاري ومسلم وبقية أصحاب الكتب الستة، وعدد ما لهم مِن الأحاديث.

ثالثًا: مِن حيثُ المؤلِّف: أنْ يكون عالمًا خبيرًا بالرجال، عارفًا بالروايات، وما لكلِّ واحدٍ مِن الرُّواة في «الصحيحين» وغيرهما مِن مصادر كتابه.

وبناءً على هذه الأمور الثلاثة؛ بدأْنا البحث عن الكتاب ومؤلِّفه، فظهرتْ أمامنا عدة أشياء اقتضتْ تقسيم هذه القراءة إلى قسمين:

أولهما: خاصٌّ بالنَّاسخ أو الكاتب صاحب النسخة التي وقعتْ لمغلطاي ثم ابن حجر.

وثانيهما: خاصٌّ بمَنْ قد يكون صاحب الكتاب ومؤلِّفه. وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

ما لابنِ الظَّاهِرِيِّ في «الزهرة»

وقد بات واضحًا أَنَّ ابن الظاهري هو صاحب النسخة التي كانت بحوزة مغلطاي وابن حجر، كتبها بخطِّه.

وأَنَّه هو المقصودُ هنا، بالظاء المعجمة، نسبةً إلى الملك الظاهر غازي صاحب حلب ابن صلاح الدين يوسف بن أيوب[(١)].

وقد وقعَ التصريح به عند مغلطاي - كما سلف - هكذا: «فيما ذَكَرَه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري - ومِن خطِّه نقلتُ - ولم يُنَبِّه عليه المِزِّيُّ، ولم أَرَهُ عندَ غيره، فيُنْظَر»[(٢)].

وابن الظاهريِّ أحد شيوخ المِزِّيِّ، والمِزِّيُّ شيخ مغلطاي، فيُتَوَقَّع جدًّا أنْ يكون المِزِّي على عِلْمٍ بما كان في حوزة شيخه ابنِ الظَّاهِرِيِّ، وربما كان مغلطاي على عِلْمٍ بهذه الحقيقة، ومِن ثَمَّ استدرَكَ على المِزِّيِّ بكلام صاحب «الزهرة»خاصةً مع وجود «الزَّهْرَة» بخط ابنِ الظَّاهِرِيِّ.

وهو الحافظ الزاهد القدوة جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد اللَّه الحلبي ثم المصري، الحنفي المقرئ. المشهور بابن الظَّاهِرِيِّ، وُلِدَ في حلب سنة ٦٢٦. وسَمِع خلقًا بالحرمين والشام ومصر، منهم الحافظ يوسف بن خليل، والضياء المقدسي، وغيرهم، وقد كتب عن سبع مئة شيخٍ، وخرَّجَ لعددٍ منهم مشيخات أو معاجم.

وأخذ عنه كبار الأئمة أمثال المِزِّيِّ والذهبي والنجم البرزالي وابن سيِّد الناس.

---

(١) «توضيح المشتبه» (٦/ ١٠)، «تبصير المنتبه» (٣/ ٨٨٢).

(٢) القطعة التي طُبعت مفردة بعنوان «التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال المطبوع» (ص/ ١٤١).

وكانت له زاوية[١]، بظاهر القاهرة، وكان عنده فيها ابن خالته الفقير الحلبي أحمد بن علي بن عبد الله[٢].

وقد مات ابن الظاهري بزاويته، سنة ٦٩٦ وله سبعون سنة[٣].

وحَلَّاه الذهبيُّ بـ«الحافظ الإمام الزاهد مفيد الجماعة بركة الوقت»، قال: «المُحَدِّث، شيخٌ وقورٌ مَهِيبٌ، مُنَوَّر الشَّيبة، مليح الوجه، حسن السَّمت، ذو صِدْقٍ وإخلاصٍ وانقطاعٍ عن الناس بزاويته»، ووصفه بأنَّه «مُدِيمُ الكتابة والتخريج والجمع، بصيرٌ بالعالي والنازل وبمرويات مصر والشام، صحيح النقل». قال: «وكان ثقة خيِّرًا حافظًا سهل العبارة، مليح الانتخاب، خبيرًا بالموافقات والمصافحات، لا يُلحق في جودة الانتقاء، وقد تفقَّه بأبي حنيفة، وتلا بالسبع، وكان ذا وقار وسكينة وشكلٍ تامٍّ ونفْسٍ زكية وكرم وحياء وتعفُّفٍ وانقطاعٍ، قَلَّ مَن رأيتُ مثله، ما اشتغل بغير الحديث إلى أنْ مات، وشيوخه يبلغون سبع مئة شيخ، نزلتُ عليه بزاويته بالمقس وأكثرتُ عنه وانتفعتُ بأجزائه، أحسن اللَّه إليه».

قال الذهبي: «وشيوخه أزيد مِن سبع مئة شيخ، وخَرَّجَ بنفسه الأربعين البلدانية والموافقات، وانتقى على عددٍ مِن الشيوخ، ونسخَ شيئًا كثيرًا، وعُنِي بفنِّ الرواية أتمَّ عنايةٍ، مع التزهُّد والوقار، والجلالة والمعرفة».

وقد نقَل عنه الذهبي[٤] أشياء كثيرة في ضبط وفَيَات الأعلام وتوثيقهم وغير ذلك مِن قضايا تراجِمهم.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٧٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٨٠٦).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٩ رقم١١٦٧) و«معجم الشيوخ الكبير» (١/ ٩٣) و«المعجم المختص» للذهبي (٤٠، «حسن المحاضرة» للسيوطي (٧٩، «ذيل التقييد» للفاسي (٧٦٠).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٤/ ٧٤، ٧/ ٤٧٨، ١٢/ ١٢١٩، ١٣/ ٣٦، ٥٨، ٩٤، ١٦٩، ١٤/ ٩٦، ١٥/ ٣٣٤، ٧٥٢).

وله مصنَّفات وتخريجات كثيرة، ولذلك قال عنه الفاسي: «صاحب التخاريج الكثيرة النافعة».

منها: مشيخة لابن عبد الدائم[١].

وخَـرَّج لمُسْنِد الديار المصرية نجيب الدين عبد اللطيف بن عبد المنعم: «الموافقات»، و«الأبدال العوالي» و«المصافحات»[٢].

وخَرَّجَ مشيخة لعبد العزيز بن عبد المنعم مُسْنِد الديار المصرية بعد أخيه[٣].

وخَرَّجَ جزءًا لستِّ العرب بنت عبد المجيد بن الحسن والدة الصاحب مجد الدين ابن الصاحب كمال الدين ابن العديم، فحَدَّثَتْ به هي وابنها[٤].

وخَرَّج للمَجْد ابن الصاحب كمال الدين مُعْجَمًا في مجلدة[٥].

وخَرَّجَ معجمًا للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي حدَّثَ به[٦].

وخَرَّجَ مشيخة لعلي بن أحمد، فخر الدين المعروف بابن البخاري[٧]. اشتهر أمرها، ونوَّه بذِكْرِها المُحَدِّثون والفقهاء والصبيان، وتسارع الناسُ إلى سماعها.

وخَرَّجَ شيئًا للأمير علم الدين سَنْجَر التركي[٨].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٥١، «المجمع المؤسس» (٣٥، ٦٦٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٢٤٤، «المجمع المؤسس» (١١٤، ٥٩٩).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٥٧٤، «المجمع المؤسس» (٣٩٦).

(٤) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٢٩٠).

(٥) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٤٢).

(٦) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٢١).

(٧) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٦٦).

(٨) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٩١٠).

وخَرَّجَ أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا عن أربعين صحابيًّا، مِن حديث البدر الفارقي[١].

وله انتقاء مِن «صحيح مسلم»[٢].

وخَرَّجَ وكتبَ بخطِّه أشياء كثيرة جدًّا، منها: «فوائد قتيبة»[٣]، وغيرها مِمَّا يمكن الوقوف عليه مِن خلال كتب «الفهارس».

وكذلك كتب «زهرة المتعلِّمين» بخطِّه، ومِن خطِّه نَقَل مغلطاي وابن حجرٍ، وصرَّحا بذلك.

ثم إِنَّ قولَ مغلطاي السابق في إحدى التراجِم: «روى له ابن ماجه، فيما ذَكَرَه الحافظ جمال الدين ابن الظاهري - ومِن خطِّه نقلتُ - ولم يُنَبِّه عليه المِزِّيُّ، ولم أَرَهُ عندَ غيره، فيُنْظَر»[٤]؛ يتطابق مع عباراته حين ينقل مِن كتاب «الزهرة»، أو يتعقَّبه خاصةً، فهو المقصود هنا بالنَّقْلِ منه قطعًا.

ويمكن الوقوف على ذلك بمقارنة عبارته هذه مع عباراته السابقة في «المبحث» الأول.

ويتأكَّد كذلك بمقارنته بكلام ابن حجر.

وقد كان هذا النص كافيًا في الجزم بنسبة الكتاب ابتداءً لابن الظاهري؛ لولا قول مغلطاي في الموضع الآخر: «وقال صاحب (الزهرة) - فيما نَقَلْتُه مِن كتابه بخطِّ بعضِ العلماء -»[٥].

---

(١) «المجمع المؤسس» (٢٧٧).

(٢) «المجمع المؤسس» (٩٥).

(٣) «تبصير المنتبه» (٣/ ٩٥٩).

(٤) القطعة التي طُبعت مفردة بعنوان «التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال المطبوع» (ص/ ١٤١).

(٥) «الإكمال» كما في «التراجِم الساقطة» مِن مطبوعه (ص/ ٨٦)، طبعة: دار المحدِّث.

ونحو ذلك: ما جاء عند ابن حجرٍ في ترجمة محمد بن عمر بن عبد اللَّه بن فيروز الباهلي: «قال صاحب (الزهرة): محمد بن عبد اللَّه ابن الرومي اليمامي القيسي، روى عنه مسلمٌ ثلاثة عشر حديثًا؛ كذا وجدتُ بخطِّ الحافظ ابن الظاهريِّ[١] في (الزهرة) ولم يتعقَّبه»[٢].

ومفاد هذه النصوص:

أولًا: وقوع الكتاب لمغلطاي وابن حجرٍ بخطِّ ابن الظاهري.

ثانيًا: عدم اقتصار عمل ابن الظاهري على مجرَّد النَّسْخ والكتابة؛ بل برزتْ شخصيته في الكتاب، فتعقَّب أشياء، ولم يتعقَّب أخرى.

كما دلَّت النصوص السابقة في «المبحث» الأول على وجود هوامش بخطِّ ابن الظاهري أيضًا في هامش كتاب «الزَّهْرَة»، وقد نَقَل مغلطاي وابنُ حجرٍ مِن هذه الهوامش، مع عزوها لهامش الكتاب بخطِّ ابن الظاهري. وقد سبق ذلك أيضًا.

وازدادت المساحة بين اسم الكاتب واسم المؤلِّف بنسبة ابن حجر المؤلِّف إلى المغرب، فصرنا أمام مؤلِّفٍ مغربيٍّ، وكاتب نسخةٍ مشرقيٍّ.

ويظهر هذا ممَّا يليه في:

المطلب الثاني

حول نسبة «الزهرة» لابن حَوْط اللَّه الأُنْدِيِّ

وهذا هو القسم المغربي الخاص بالمؤلِّف، ولم يكن موجودًا في كلام مغلطاي، إنما أضافه ابنُ حجرٍ.

فقال ابنُ حجر العسقلاني وهو يُعَدِّد المصنَّفات في رجال الكتب الستة: «ورجال

---

(١) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٠).

الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة سماه (الزهرة)، ويذكر عدَّة ما لكلٍّ منهم عند مَن أخرجَ له، وأظنُّه اقتصرَ فيه على شيوخهم»[(١)].

وظاهر عبارة ابن حجرٍ هذه أَنَّه لم يكن قد اطَّلَعَ على «الزهرة» حتى وقت تأليفه كتابه «تعجيل المنفعة»؛ إِنَّما أخذَ عنه بواسطةٍ وهي مُغَلْطَاي. وكان ابنُ حجر قد انتهى مِن تأليفه «التعجيل» كما قال: «في يوم عاشوراء مِن المحرم سنة خمسٍ وثلاثين وثمان مئة» قال: «ثم وقفتُ على (الإكمال فيما في مسند أحمد مِن الرجال مِمَّن ليس في تهذيب الكمال) للحسيني أيضًا؛ فألْحَقْتُ في كتابي هذا ما وجدتُه فيه مِن مدحٍ وقدْحٍ، وفرغتُ مِن تحريره بمدينة حلب، في رمضان سنة ستٍّ وثلاثين وثمان مئة»[(٢)].

ويتقوَّى ذلك بوجود مادة ابن حجرٍ نفسها قد سبقه إليها مغلطاي، ويمكن التمثيل والإشارة لهذا بتراجِم: زهير بن حرب[(٣)]، وزياد بن أيوب[(٤)]، وعبد اللَّه بن عامر بن زرارة[(٥)]، وغيرهم كثير.

بل لم يقف ابن حجر عليه كذلك عند تأليفه «لسان الميزان»، فقد ذَكَرَ فيه «حرام بن عثمان»[(٦)] – تبعًا للذهبيِّ[(٧)] – ولم ينقل ابن حجر فيه شيئًا عن «الزهرة»، وكان ابن حجر قد انتهى مِن تأليف «اللسان» سنة ٨٠٥، حيثُ قال في آخره[(٨)]: «فرغتُ منه

(١) «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٤١ – ٢٤٢).

(٢) خاتمة «التعجيل» (٢/ ٦٨٧).

(٣) «الإكمال» (٥/ ٨٤) مع «التهذيب» (٣/ ٣٤٤).

(٤) «الإكمال» (٥/ ٩٦) مع «التهذيب» (٣/ ٣٥٥).

(٥) «الإكمال» (٨/ ٧) مع «التهذيب» (٥/ ٢٧٢) وفيهما: روى عنه مسلمٌ حديثين أو ثلاثة، على الشكِّ في العدد.

(٦) «لسان الميزان» (٣/ ٦ رقم ٢١٧٩).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٨ رقم ١٧٦٦).

(٨) «اللسان» (٩/ ٢٤٦).

في شهر رمضان سنة خمسٍ وثمان مئة بالقاهرة، سوى ما أَلْحَقْتُه بعد ذلك، وسوى الفصل الذي جَرَدْتُه مِن (التهذيب)» إلخ. بينما انتهى ابنُ حجر مِن «تهذيب التهذيب» سنة ٨٠٨ كما قال في آخره: «يوم الأربعاء تاسع جُمادَى الآخِرة سنة ثمانٍ وثمان مئة»[(١)]، لكنه زاد على هوامش نسخته الخطيَّة «تراجِم كثيرة جدًّا» وظل يزيد عليها إلى قبيل وفاته رحمه الله، كما قال في آخر نسخته الخطية، ما صورته:

(١) «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٤٩٣).

فكان مِمَّا ألحقَهُ بهامش نسخته الخطية [ج١، ق/ ١٢٥/ ب] ترجمة «حرام بن عثمان»، وقال في بعض كلامه: «نقلتُ ذلك مِن خط الحافظ ابن الظاهريِّ» إلى قوله: «وقد بسطتُ ترجمته في (لسان الميزان)».

فالنَّقْل عن ابن الظَّاهِريِّ في هذه الترجمة؛ إِنَّما زاده ابنُ حجرٍ، ولم يسبق عند مغلطاي[(١)]، كما لم يسبق ذِكْر «حرام بن عثمان» عند الحسيني في «الإكمال»[(٢)] أو «التذكرة»[(٣)] وهو مِن مصادر ابن حجر في بعض المواضع، فهذا يؤكِّد رجوع ابن حجر بنفسه إلى كتاب «الزهرة» ووقوفه عليه في مرحلةٍ لاحقةٍ على تأليفه «التعجيل».

وقد أفادَ ذلك كلَّه تأخُّرُ تأليف «تهذيب التهذيب» على كتَابَيْه السابقين له: «التعجيل» و«اللسان».

كما أفاد ذلك أيضًا: وقوفه على كتاب «الزهرة» - بخطِّ ابن الظاهري - بعد تأليفه «التهذيب»، واقتباسه منه على هامش نسخته[(٤)]، ولعل ابن حجر لم يقف على كتاب «الزهرة» إِلَّا قُبيل وفاته، يدل على ذلك تأخُّر اقتباساته التي اقتبسها منه على حاشية «التهذيب»[(٥)] إلى قريبٍ مِن سنة ٨٥٠ ووفاته بعد ذلك سنة ٨٥٢، كما أَنَّه لم يُكْثِر مِن النَّقل عن «الزهرة» انفرادًا، وغالب ما نَقَلَهُ إِنَّما أخذَهُ مِن مغلطاي، كما أسلفناه.

---

(١) «الإكمال» لمغلطاي (٤/ ٢٢).

(٢) «الإكمال» للحسيني (ص/ ٩٠).

(٣) «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة» (١/ ٣٠٣).

(٤) وقد سقطَ ذَكْر ابن الظاهريِّ مِن مطبوع «التهذيب» ومِن ثَمَّ فاتَ مَن اقتبس ترجمة «حرام» أو بعضها عن ابن حجر، مثل شيخنا العلامة بشار في حاشية «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٢١). وشيخنا أبي تراب عادل محمد في حاشية مغلطاي (٤/ ٢٢) وقد عَلَّق عليه حتى بدايات حرف السين المهملة كما قال في تقدمته (١/ ٤٥). وقد مضتْ صورة ترجمة «حرام بن عثمان» مِن هامش نسخة ابن حجر التي كتبها بخطِّه، وفيها ذِكْر ابن الظَّاهِريِّ.

(٥) وقد وقعتْ هذه الاقتباسات على هامش نسخة ابن حجر بالحمرة، بخلاف الهوامش التي كُتِبَتْ مع النسخة أو بعدها بقليل بالحبر الأسود.

نعم؛ قال ابنُ حجر في ترجمة عبد الملك بن محمدٍ أبي قلابة الرقاشي الضرير: «ووهم صاحب (الزهرة) فذكرَ كلامَ الصولي في ترجمة والد أبي قلابة المذكور» إلخ[(١)]، ولم يسبق هذا أيضًا عند مُغَلْطَاي في ترجمة أبي قلابة[(٢)]، لكن لعلَّ مُغَلْطَاي قد ذَكَرَهُ في ترجمة محمد والد أبي قلابة، ولم يُعْثَر على المخطوط الخاص بها مِن كتاب مُغَلْطَاي بعدُ، فهي على الاحتمال حتى الآن، فلا يُحْتَجُّ بها.

كذلك لا يُحتج بما نقله ابنُ حجر عن صاحب «الزهرة» وتعقَّبه فيه[(٣)]؛ ممَّا لم يُعْثَر على مخطوطته بعدُ مِن «الإكمال» لمُغَلْطَاي؛ لاحتمال أنْ يكون مأخوذًا منه كذلك.

ومع ذلك فقد وقفتُ على اختلافٍ في النَّقْل بين مغلطاي وابن حجرٍ، يشي بوقوف الأخير على «الزهرة» في وقتٍ لاحقٍ على كلامه السابق في «التعجيل».

مِن ذلك: ما جاء في ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز القُشَيْرِيِّ، حيثُ قال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (زهرة المتعلمين): وقيل: إنَّه مات سنة ثلاث وثلاثين، روى عنه مسلمٌ أربعة أحاديث»[(٤)]. لم يَزِد على ذلك.

بينما قال ابن حجر: «ذكر صاحب (الزهرة) أَنَّ مسلمًا روى عنه أربعةَ أحاديث، وأنَّ البخاري روى عن رجلٍ عنه، ولم نقف على ذلك في الصحيح»[(٥)].

فزاد ابنُ حجرٍ البخاريَّ، ولم يكن سبق في كلام مُغَلْطَاي، بل إِنَّه قد أضاف الجزء الخاص بالبخاري في نسخته بأَخَرَةٍ بالحمرة، فكأَنَّه نَقَلَ الجزء الخاص بمسلمٍ عن مغلطاي، فلما وقفَ على كتاب «الزهرة» زاد منه الجزء الخاص بالبخاري.

---

(١) «التهذيب» (٦/ ٤٢٠).

(٢) «الإكمال» (٨/ ٣٤٣ - ٣٤٤).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧٨).

(٤) «الإكمال» (٨/ ٣٢٤).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٧).

ويتضح ذلك مِن صورة هذا الموضع في نسخة ابن حجر الخطية [ج٢/ ق ١٤٥/ ب]:

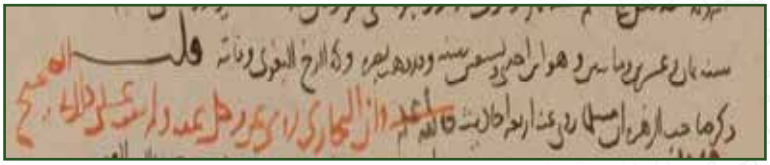

فتُضاف هذه الزيادة إلى الزيادة الأخرى في نِسْبَة الكتاب لبعض المغاربة، ولم أقف على التصريح بذلك عند مُغَلْطَاي.

ومِن ذلك أيضًا: قولُ مُغَلْطَاي في ترجمة علي بن الجعد: «وفي (الزهرة): مات وله ثلاث وتسعون سنة، وقيل: ثمان وتسعون سنة، ووُلِد سنة اثنتين وثلاثين، روى عنه البخاري أربعة عشر حديثًا»[(١)]. لم يَزِد مُغَلْطَاي على ذلك، بينما قال ابنُ حجر: «وفي هامش (الزهرة) بخط ابن الظَّاهِرِيِّ[(٢)]: روى عنه البخاري ثلاثة عشر حديثًا»[(٣)].

ونحو ذلك: ما سبق أيضًا عند ابن حجرٍ في ترجمة محمد بن عمر بن عبد اللَّه بن فيروز الباهلي: «قال صاحب (الزهرة): محمد بن عبد اللَّه ابن الرومي اليمامي القيسي، روى عنه مسلمٌ ثلاثة عشر حديثًا؛ كذا وجدتُ بخطِّ الحافظ ابن الظاهريِّ[(٤)] في (الزهرة) ولم يتعقَّبه»[(٥)].

ومعنى ذلك: أَنَّ ابن حجر قد وقف على الكتاب بعدما كتبَ ما كتبَه في «التعجيل».

وبناءً على ذلك: أضفتُ شرط أن يكون المؤلِّف منسوبًا إلى المغرب، لشروط التعرُّف عليه، بعدما أضاف ابنُ حجر هذا التعريف.

---

(١) «الإكمال» (٩/ ٢٨٥).

(٢) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٣) «التهذيب» (٧/ ٢٩١ - ١٩٢). ومضتْ صورة هذا الموضع مِن نسخة ابن حجرٍ بخطِّه.

(٤) تحرَّف في مطبوع «التهذيب» إلى «ابن الطاهر».

(٥) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٠). ومضتْ صورة هذا الموضع أيضًا مِن نسخة ابن حجرٍ بخطِّه.

وهنالك سارت الرحلة مرةً أخرى، بحثًا عَمَّن تنطبق عليه هذه الأمارات مِن المغاربة، فإذا بالحافظ أبي محمدٍ ابنِ حَوْط اللَّه الأُنْدِيِّ، لأسبابٍ:

أولها: مِن حيثُ المدة الزمنية المطلوبة بين التاريخين (٤٧٤ - ٦٤١ أو ٧٤٢):

فولادته سنة ٥٤٩ أي بعد الباجي بـ ٧٥ عامًا.

ووفاته سنة ٦١٢ أي قبل وفاة الصَّرِيفِيني (٦٤١) بـ ٢٩ عامًا، وقبل ولادة المزي بـ ٤٢ عامًا، وقبل وفاة المزي بـ ١٣٠ عامًا.

ووفاته سنة (٦١٢) قبل وفاة ابن الظاهري (٦٩٦) بنحو ٨٤ عامًا، وهي مدة كافية، لاشتهار الأُنْدِيِّ وكتابه، وتوقُّع وقوف ابن الظَّاهِرِيِّ على كتابه وقيامه بكتابة نُسخة منه.

ثانيها: معرفة أحد أقران وتلاميذ المِزِّي بالأُنْدِيِّ، وهو الحافظ الذهبي، وترجمته له في كتبه[1]، ممَّا يُتَوَقَّع معه معرفة المِزِّيِّ به كذلك، ومِن ثَمَّ يتجه استدراكُ مُغَلْطَاي على المِزِّي بما ذَكَرَهُ الأُنْدِيُّ - صاحب «الزهرة» - ، ولعلَّ مُغَلْطَاي كان يشير لهذا المعنى.

ويتقَوَّى احتمالُ هذه المعرفة بإجازة أبي طاهر الخُشُوعِي مِن دمشق للأُنْدِيِّ، فثمَّة معرفة بالأُنْدِيِّ في الشام؛ بلادِ أبي الحَجَّاج المِزِّيِّ، سَبَقَتْ ظهورَ المِزِّيِّ نفسِه.

ثالثها: ينتمي ابنُ حَوْط للمغرب الإسلامي، وليس مشرقيًّا، كما أَنَّه ليس رجلًا عاديًّا؛ بل هو - كما يقول الذهبي: «الحافظُ الإمامُ مُحَدِّثُ الأندلس، أبو محمدٍ: عبد اللَّه بن سُليمان بن داود بن حَوْط الله، الأنصاريُّ، الحارثيُّ، الأندلسيُّ، الأُنْدِيُّ».

وُلِدَ بأُنْدَة مِن أعمال بَلَنْسِيَةَ سنة ٥٤٩، وبها نشأ، في بيتِ عِلْم وفضلٍ، وكذلك هو - كما يقول المنذري -: «كان موصوفًا بالدِّين والصلاح والفضل».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٤١) «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣٣٠) «تذكرة الحفاظ» (٤/).

وقد سَمِع أباه وقرأ عليه بالقراءات السَّبْع، وتَجَوَّل راحلًا في بلاد الأندلس «وبها يومئذٍ بقيةٌ مِن الرواة وجِلَّةٌ مِن المُحَدِّثين والنُّحاة، يأخُذ القراءات عن المقرئين، ويروي الحديث عن المُسْنِدين»، ومِن أعلام مَن سَمِع منهم: أبو عبيد البكري، وأبو الوليد ابن رُشْد، وأبو القاسم بن حُبَيْش، وأبو القاسم عبد الرحمن السُّهَيْلِيُّ، وأبو القاسم ابن بَشْكُوال، وخَلْق سواهم يطولُ تعدادهم.

وكتبَ إليه مِن أعيان المشرقيِّين وأعلامِهم جماعةٌ.

واعتنى بالرواية مِن لدُن صِغَرِه إلى كِبَرِه، فرَوَى العالي والنازل.

قال ابنُ الأبَّار: «وكان إمامًا في صناعة الحديث، مُقَيِّدًا ضابطًا، بصيرًا بها، معروفًا بالإتقانِ لها، حَسَنَ الخَطِّ، حافظًا لأسماءِ الرجال، واقفًا على المُعَدِّلين والمُجَرِّحِين، يجمعُ إلى الاحتفال في الرواية حُسْنَ الاستقلالِ بالدِّراية». وحَلَّاه ابنُ الأبَّار بالصفات العليَّة في السِّيرة والعلم، وقال: «وامْتُحِنَ بالتجوُّل فذهبتْ أصولُه وضاعتْ كُتُبُه في بعض أسفاره، ولو فَرَغَ للتأليف والتصنيف لعَظُمَ الانتفاعُ بمعلوماته بعده، ولم يكن في زمانه أكثرُ مسموعًا منه ومِن أخيه أبي سليمان رحمهما الله، و(فِهْرِستُه) الحافلةُ شاهدةٌ بذلك» إلخ.

وقال الذهبي: «وكان مُنْشِئًا خطيبًا بليغًا شاعرًا نحويًّا، تصدَّر للقراءات والعربية، وأَدَّبَ أولاد المنصور بمراكش، ونالَ عِزًّا ودنيا واسعة، وولي قضاء قرطبة وأماكن، وحُمِدَ»[(١)].

رابعها: إلى جانب سعة الأُنْدِيِّ في الرواية؛ فقد أَلَّفَ - كذلك - كتابًا في الباب نفسه، ذَكَرَهُ ابنُ الأبَّار فقال: «وأَلَّفَ كتابًا في تسميةِ شيوخِ البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داود

(١) ترجمة «ابن حوط الله الأُنْدِيِّ» مستفادة مِن «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبَّار (٣/ ٩١ رقم ٢١٥٠)، وكذلك «التكملة لوفَيَات النَّقَلَة» للمنذري (٢/ ٣٥٧ رقم ١٤٤٥)، وكُتبِ الذهبيِّ السابقة، و«الوافي بالوفَيَات» للصفديِّ (١٧/ ١٠٦ رقم ٦١٥٠)، و«بغية الوعاة» (١٣٨٧) و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (١٠٨٨).

والنسائيِّ والترمذيِّ، نَزَعَ فيه مَنزعَ أبي نصرٍ الكلاباذيِّ، لم يُكْمِلْه».

ولم يخرج الصفدي عن عبارة ابنِ الأبَّار - وإِنْ لم يُسَمِّه - في وصف هذا الكتاب.

وقال الذهبي في «الأعلام»: «رَوَى شيئًا كثيرًا، وأَلَّفَ كتابًا في رجال الكتب الخمسة: خ م د ن ت».

لكن عبارة مغلطاي السابقة بذِكْرِ ابن ماجه؛ تفيد أنه في رجال الكتب السِّتَّة.

وقد يشي بهذا قولُ السيوطي: «وكان إمامًا في هذا الشأن، موصوفًا به، معروفًا بالإتقان، حافظًا لأسماء الرجال، أَلَّفَ كتابًا في شيوخ الأئمَّة».

ولا يُعَكِّر على هذا كلامُ ابنِ الأبَّار عن ضياع كُتُبِه؛ لأنَّ حديثَ ابنِ الأبَّار عن «فِهْرِسْت» الأُنْدِيِّ الشاهد بعِلْمِه وكثرة مسموعه؛ يدلُّ على بقاء بعض كتب الأُنْدِيِّ ومؤلَّفاته بعده، ثم إِنَّه قد وصفها بالضياع لا الفقدان، فربما ضاعتْ منه ثم وُجِدَتْ في حياته أو بعد وفاته، ولم تُفْقَد جملةً، بدليل وجود «فهرسته».

وبناءً عليه: تتحقَّق في الأُنْدِيِّ:

المغربيَّةُ، والعلمُ والإمامةُ، وإمكانيةُ معرفة ابن الظاهري والمِزِّي به، ووجوده في المدة الزمنية المطلوبة والمستفادة مِن كلام مُغَلْطَاي، مع تصريح ابنِ الأبَّار بتصنيف الأُنْدِيِّ في مشايخ الكتب الخمسة، أي الستة عدا ابن ماجه.

لكنْ نَقْل مغلطاي - كما سبق - يستفاد منه وجود ابن ماجه معهم.

ولا يُعَكِّر على هذا قول ابنِ الأبَّار واصفًا كتابَ الأُنْدِيِّ: «لم يُكْمِلْه»؛ لأنَّ الظاهر أَنَّ ابنَ الأبَّار لم يطَّلِع على كل ما يخص كتب الأُنْدِيِّ، بدليل كلامه على الضياع رغم وجود بعضها.

والذي يظهر مِمَّا نقَلَهُ مغلطاي مِن كتاب «الزهرة» أَنَّه ليس ناقصًا.

ولعلَّه وقعَ لابن الظاهري ناقصًا فأكملَه، وذيَّل عليه، وحرَّرَه، وكلام مغلطاي وابن حجر يحتمل هذا إذا تمت إضافته إلى كلام ابن الأبار.

لكن الظاهر مِن ترجمة ابن الظاهري السابقة أَنَّه كان كثير الكتابة والنَّسْخ والتخريج، مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فالظاهر مِن كلام مغلطاي وابن حجر أَنَّه لم يكن ناقصًا.

وأخيرًا: قال ابنُ الأبَّار واصفًا كتاب الأُنْدِيِّ: «نَزَعَ فيه مَنزعَ أبي نصرٍ الكلاباذيِّ»، ويصدق هذا الوصف المذكور لكتاب الأُنْدِيِّ على ما نقَلَهُ مغلطاي مِن «الزهرة».

فعلى سبيل المثال:

أحمد بن إسحاق بن الحصين السُّرماري السُّلَمِيُّ:

قال الكلاباذي: «حدَّث عنه محمد بن إسماعيل البخاري في الصلاة وتفسير سورة الفتح وذِكْر بني إسرائيل وصفة النبي ﷺ»[(١)].

وقال في «الزهرة»: «روى عنه البخاري سبعة أحاديث»[(٢)].

أحمد بن عبد اللَّه بن شكيب أو أحمد بن إشكاب:

قال الكلاباذي: «حدَّث عنه محمد بن إسماعيل البخاري في عمرة الحديبية، وآخر حديث في الجامع»[(٣)].

وفي «الزهرة»: «كان أحمد ترب البخاري، وروى عنه ثمانية أحاديث»[(٤)].

أحمد بن الحسن، الترمذي الحافظ:

---

(١) «رجال صحيح البخاري» (١).

(٢) «الإكمال» (١/ ١٨)، وهو في «صحيح البخاري» (٥٢٠، ٣٤٦٤، ٣٦٣٢، ٤١٧٢، ٤٨٤٤، ٧٥٠٧).

(٣) «رجال صحيح البخاري» (٢).

(٤) «الإكمال» (١/ ٢٤. وهو عند البخاري (٤١٧٠، ٧٠٧٩، ٧٥٦٣).

قال مُغَلْطَاي: «وفي كتاب (التعديل والتجريح) لأبي الوليد، ومشايخ البخاري لابن منده: خرج عنه البخاري حديثًا واحدًا عن بريدة: غزا مع رسول اللَّه ﷺ ست عشرة غزوة، لم يخرج عنه غيره.

وفي كتاب (الزهرة): روى عنه حديثين»[(١)].

وبغَضِّ النظر عن الرأي الخاص في هذه المواضع؛ لكنها تشير إلى صدق وصف كتاب الأُنْدِيِّ على كتاب «الزهرة»، وأَنَّه هو المراد هنا.

ومفاد ما سبق: أَنَّ الأُنْدِيَّ هو الصاحب الحقيقي لكتاب «الزَّهْرَة»، الذي كتب ابن الظاهريِّ منه نسخةً بخطِّه، وقعتْ لمغلطاي ثم لابن حجر.

فهذا ما ظهر لي، وقد يظهر لآخرين غيرُ ذلك، فلا ضير؛ إِذ مَبْنَى الأمرِ على الاجتهاد في قراءة ما بين أيدينا مِن نصوص وأمارات، وعسى اللَّه عز وجل أنْ يجمعَ بيننا وبين نسخة الكتاب الخَطِّيَّة ونرى ما فيها بجلاء.

(١) «الإكمال» (١/ ٣٥)، وهو عند البخاري (٤٤٧٣).

خاتمة

وفيها ملخص البحث وتوصياته

وبناءً على ما سبق:

أولًا: ظهر أَنَّ ابن حَوْط اللَّه الأُنْدِيَّ هو مؤلِّف كتاب «الزَّهْرَة»، الذي كتبَ منه ابنُ الظاهريِّ نسخةً بخطِّه، وقعتْ لمغلطاي ثم لابن حجر.

ثانيًا: لا صلة للحاكم أو ابن طاهر فضلًا عن مسلمة بن قاسم بتأليف كتاب «الزهرة».

ثالثًا: خطورة التحريفات والتصحيفات على الأبحاث، وضرورة مراجعة النسخ الخطية إنْ أمكن، أو جمع المادة، ومطالعتها في أكثر مِن مصدرٍ مطبوعٍ موثوقٍ به.

رابعًا: ضرورة الإكثار مِن الكتابة في مناهج البحث بشكل تطبيقي عملي، وبيان ذلك على آحاد المسائل، وعدم الاقتصار على البحث النظري، أو العام.

وأخيرًا: هذا ما ظهر، فإِنْ أكن أصبتُ فالحمد للَّه تعالى، وهذا فضلُه وجُودُه وكرَمُه، وإِنْ أخطأتُ فما أنا بمعصوم، وحسبي أنِ اجتهدتُ، والله أعلم بما جرى وكان على الحقيقة، ومَن كان عنده علْمٌ فليفدْ به مشكورًا مأجورًا.

والحمد للَّه رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: صالح أحمد العلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٢- إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، مخطوطة مكتبة قليج علي (رقم١٩٠).

٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مُغَلْطَاي بن قليج البكجري المصري، أبو عبد الله، علاء الدين، المحققان: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤- الإكمال في ذِكْر مَن له رواية في مسند أحمد مِن الرجال سوى مَن ذُكِرَ في تهذيب الكمال: شمس الدين محمد بن علي الحسيني، المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.

٥- البدر المنير: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن، المحقق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، الناشر: دار الهجرة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ = ٢٠٠٤م.

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان.

٧- تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨- تاريخ دمشق: علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم ابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٩- تاريخ مدينة السلام: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٠- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

١١- تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق:

الشيخ عبد الرحمن المعلمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. مصوَّرًا عن طبعة الهند.

١٢- التراجِم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي المطبوع (من ترجمة الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان): مغلطاي بن قليج الحنفي، بإشراف: علي بن عبد اللَّه الصياح، الناشر: دار المحدث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٣- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: إكرام اللَّه إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٤- تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

١٥- التكملة لكتاب الصلة: أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه القضاعي المعروف بابن الأبَّار، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٦- التكملة لوفَيَات النقلة: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

١٧- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، مخطوط برنستون.

١٨- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، مخطوط مكتبة ولي الله، بخط ابن حجر.

١٩- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٠- توضيح المشتبه: شمس الدين محمد بن عبد اللَّه الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٢١- الثقات ممَّن لم يقع في الكتب الستة: زين الدين قاسم بن قطلوبغا، المحقق: شادي بن محمد آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث، صنعاء - اليمن، ودار ابن عباس، بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٢٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣- حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٢٤- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين الفاسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢٥- رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي، المحقق: عبد اللَّه الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٦- سير أعلام النبلاء: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٧- شرح سنن ابن ماجه = الإعلام بسنته عليه السلام: مغلطاي بن قليج الحنفي، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار الباز، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٢٨- طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٩- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ - ١٤١٥هـ = ١٩٩٢ - ١٩٩٤م.

٣٠- معجم الشيوخ الكبير: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣١- المعجم المختص بالمحدثين: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٢- المُقَفَّى الكبير: تقي الدين المقريزي، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣٣- الوافي بالوفَيَات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٣٤- وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر : ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الخالدية تقاطع التحلية مع الأمير سلطان
مركز صباح، مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني
ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com